الأمم المتحدة

A/75/7/Add.10

الجمعية العامة

Distr.: General
3 November 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 141 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

مشروع التعديل التقويمي لمباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها

التقرير الحادي عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك (اللجنة) لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها (A/75/235). وخلال نظر اللجنة في التقرير، اجتمعت بممثلي الأمين العام عبر الإنترنت الذين قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

2 - ومشروع التعديل التقويمي لمباني اللجنة في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها هو أحد مشاريع التشييد الرئيسية القريبة الأجل التي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/393)[1]. وقد اقتُرح مشروع تخفيف مخاطر الزلازل لفائدة مبنى أمانة اللجنة ومبنى الخدمات اللذين شُيّدا عام 1975 وتبيّن أنهما لا يستوفيا

(1) قدمت اللجنة الاستشارية ملاحظات وتوصيات ذات صلة في تقريرها عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/7/Add.9). وتناولت اللجنة الاستشارية في تقاريرها السابقة عن مشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عددا من المسائل المحددة (A/74/7/Add.8 و A/73/425 و A/72/7/Add.6 و A/71/570 و A/70/7/Add.3).

20-14587 (A) 051120 091120

الرجاء إعادة استعمال الورق

معايير مقاومة الزلازل الحالية. ويعرض تقرير الأمين العام عن مشـــروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مســـتوفية لمعايير مقاومة الزلازل واســـتبدال التجهيزات المنتهية الصـــلاحية فيها، المقدم عملا بالجزء الثاني عشر من قرار الجمعية العامة 263/74، معلومات عن التقدم المحرز منذ تقرير الأمين العام السابق بشأن الموضوع.

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ المشروع

التعاون مع حكومة البلد المضيف والدول الأعضاء الأخرى

3 - واصـل البلد المضـيف دعم المشـروع بعدة طرق وقدّم المسـاعدة بسـبل منها تيسـير المناقشـات والاجتماعات مع السـلطات المحلية والوطنية؛ ومسـاعدة فريق المشـروع في التعامل مع الخبراء التقنيين المحليين الرئيسـيين؛ والعمل عن كثب لدعم اللجنة في التخطيط لعقد حلقة دراسـية للشـركات لجذب البائعين المحليين المحتملين للمشـروع. وعلاوة على ذلك، واصـلت اللجنة التماس تبرعات من الدول الأعضـاء عن طريق اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعينين من أعضاء اللجنة. وفي حزيران/يونيه 2019، أعلنت اللجنة للدول الأعضـاء عن فرص العمل للموظفين الفنيين المبتدئين (A/75/235، الفقرات 32 إلى 38). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أنه يتعيّن إعادة نشر الوظائف الشاغرة نظرا لعدم تلقي أي رد مؤات على إعلانات الوظائف. وفي الوقت الحالي، لم تقدم أي من الدول الأعضاء التزاما ثابتا إزاء هذه الوظائف. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن الحصول على تبرعات أمر صعب في الوقت الحاضر، ولكن اللجنة ستواصل بذل جهودها في هذا الصدد.

4 - **وتعرب اللجنة الاسـتشـارية عن امتنانها للبلد المضـيف على ما يقدمه من دعم إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وهي على ثقة بأن الأمين العام سيواصل القيام بما يلزم من خطوات للعمل مع البلد المضيف من أجل ضمان نجاح المشروع. وفضلا عن ذلك، تشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لالتماس تبرعات وأشكال أخرى من الدعم للمشروع. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى معلومات مستكملة عن حالة الوظائف الشاغرة للموظفين الفنيين المبتدئين في سياق تقرير الميزانية المقبل.**

إدارة المشروع وإدارة المخاطر

5 - ترد التفاصيل المتعلقة بحوكمة المشروع وإدارته، بما في ذلك فريق المشروع، في تقرير الأمين العام (المرجع نفسـه، الفقرات 8 إلى 16). ومالك المشـروع هو الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولم يتغير هيكل إدارة المشروع، حيث أن الإدارة العامة للمشروع هي كالتالي:

(أ) اجتماع لجنة لأصـحاب المصـلحة بانتظام، ووفقا للمعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية لدى استفسارها، فقد وُسّعت لجنة أصحاب المصلحة مؤخرا لتشمل، على أساس التناوب، رؤساء الوكالات والصناديق والبرامج الـ 26، والأمانة العامة التي تستأجر حيّزا في مقر اللجنة؛

(ب) التنسيق مع دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في المقر مستمر عن طريق عقد اجتماعات منتظمة، والإشراف العام على المشروع، وتوفير التوجيه والمشورة التقنيين؛

(ج) شركة مستقلة لإدارة المخاطر، تعمل في أربعة مشاريع بناء للأمم المتحدة، وهي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وعقدها مستمر حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

6 - وسيظل فريق إدارة ودعم المشاريع التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مؤلفا من الوظائف التالية: 1 ف-5 (مدير مشروع)، و 1 ف-4 (مهندس معماري/مهندس)، و 1 ف-3 (موظف مشتريات)، وموظفان وطنيان من الفئة الفنية (مهندس مبان ميكانيكي - كهربائي - سباكة، وموظف لوجستيات وتنسيق)، و 5 موظفين من الرتبة المحلية، إلى جانب موظف برتبة ف-4 (منسق مشاريع)، معيّن على أساس تقاسم التكاليف. بيد أنه عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن منسق المشاريع الموجود في دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في المقر لن يعمل مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بل سيتم تقاسم تكاليفه الآن بين مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ولذلك لم تدرج الموارد المتصلة بهذه الوظيفة في الاحتياجات من الموارد لعام 2021. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه سيعاد النظر في الحاجة إلى مهام وظيفة منسق المشاريع في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام 2022، عندما تتاح تفاصيل إضافية عن عقد التشييد الذي أبرمته اللجنة، وتكون حالة المشاريع العالمية الأخرى أكثر وضوحا.

الجدول الزمني للمشروع وإدارة المخاطر

7 - ترد التفاصيل المتعلقة بإدارة المخاطر والجدول الزمني العام للمشروع في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات 23 إلى 31 والفقرتان 63 و 64). ونظرا للتأخر في عملية استدراج العروض لأعمال التشييد العامة في عام 2019، سيتم منح العقد في الربع الأول من عام 2021، على أن يبدأ التشييد في الربع الثاني من عام 2021، عوضا عن الربع الثالث من عام 2020. وستُسرّع عملية التشييد عن طريق الحد من عدد مراحل التشييد، ولذلك لا يزال من المتوقع أن يُنجز المشروع في الموعد المحدد، بحلول كانون الأول/ديسمبر 2023. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن عنصر التصميم قد بدأ بعد سنة من الموعد المقرر، حيث تم التوقيع على العقد ذي الصلة في كانون الثاني/يناير 2020، ولكن هذا التأخير لن يؤثر على تاريخ الإنجاز، نظرا لاكتمال التصميم. ومن الممكن الآن، إلى جانب الدروس المستفادة والدراسات المستقلة التي أُنجزت، تحديد نطاق عمل واضح لخدمات إدارة التشييد (انظر الفقرة 16 أدناه). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن تشييد الحيز البديل يجري وفقا للمواعيد المحددة، حيث يسمح البلد المضيف بالمضي في أعمال التشييد بمراعاة الاحتياطات المناسبة المتعلّقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). **وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالتدابير المتخذة، لكنها تعرب عن قلقها من أن أعمال التشييد لن تبدأ إلا في الربع الثاني من عام 2021، عوضا عن الربع الثالث من عام 2020.**

8 - وحدّد أحدث تحليل لحساسية التكاليف المخاطر الخمسة الرئيسية التالية، حتى حزيران/يونيه 2020[(2)]: (أ) مخاطر صرف العملات، نظراً لجائحة كوفيد-19؛ و (ب) الأشغال الخارجية: الكسوة

(2) تشير اللجنة الاستشارية إلى أن المخاطر الخمسة الأولى كانت، حتى آذار/مارس 2019، على النحو التالي: (الكسوة الرخامية/الواجهة الخارجية والطلاء الزجاجي؛ و (ب) التغييرات المدخلة بتوجيه من صاحب المشروع (المتطلبات الناشئة عن أعمال التصميم المتأخرة و/أو الإضافات الاختيارية على نطاق المشروع)؛ و (ج) تحويل الحيز المخصص للمكاتب؛ و (د) أوجه القصور الهيكلية؛ و (هـ) توزيع الكهرباء (انظر أيضا A/74/317، الفقرة 44).

الرخامية/الواجهة الخارجية والطلاء الزجاجي؛ و (ج) التغييرات المدخلة بتوجيه من صاحب المشروع: المتطلبات الناشئة عن أعمال التصميم المتأخرة و/أو الإضافات الاختيارية على نطاق المشروع؛ و (د) الأعمال الميكانيكية وأعمال الكهرباء والسباكة؛ و (هـ) التأخّر عن الجدول الزمني لبدء التشييد بسبب جائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من عدم يقين في سلسلة الإمداد وتدابير السلامة الإلزامية أثناء البناء (المرجع نفسه، الفقرات 29 إلى 31، والشكل الثاني، والفقرات 10 إلى 12 أدناه).

9 - ويشير الأمين العام إلى أن أول تحليل كمي للمخاطر (محاكاة مونتي كارلو)[3] أُجري في عام 2018، وأظهر أنه على مستوى الأمم المتحدة المرجعي "P80"[4]، كان من المتوقع أن تبلغ تكلفة المشروع الفعلية حوالي 42,5 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 2,5 مليون دولار عن ميزانيته، وبمستوى ثقة يبلغ 12 في المائة (انظر A/74/317، الفقرة 39). ويكشف تحليل مونتي كارلو الثالث والأخير الذي أجري في حزيران/يونيه 2020 أن مستوى الثقة قد ارتفع إلى 20 في المائة. ويوضح المدرج التكراري للتكاليف، الذي أُعدّ نتيجة لمحاكاة مونتي كارلو، أن مستوى الثقة بإنجاز المشروع في حدود الميزانية المعتمدة، من دون اتخاذ مزيد من إجراءات التخفيف، قد ارتفع 5 نقاط مئوية مقارنة بمحاكاة عام 2019. ويظل مستوى الثقة هذا منخفضا نسبيا بالنسبة للمشروع الذي سيكتمل في حدود الميزانية المعتمدة التي تبلغ نحو 40 مليون دولار، مع مستوى ثقة "P80" عند 41,3 مليون دولار، أو ما يزيد على الميزانية بنحو 1,2 مليون دولار (A/75/235، الفقرات 23 إلى 26 والشكل الأول).

تدابير تخفيف مخاطر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

10 - يشير الأمين العام إلى أن الإدارة المتكاملة للمخاطر ستستمر مع إيلاء الأولوية القصوى للمخاطر الخمسة الكبرى المذكورة أعلاه. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن جائحة كوفيد-19 هي من بين المخاطر الخمسة الأولى، ومن المتوقع أن تؤثر على جميع المخاطر الأخرى. ويصف الأمين العام عددا من التدابير الشاملة للتخفيف من الأثر المحتمل لجائحة كوفيد-19 ومن بينها ما يلي:

(أ) سينص طلب استدراج العروض من المقاولين العامين على شراء مواد البناء مسبقا، بأسعار ثابتة. بيد أن العملة المحلية ارتفعت مقابل دولار الولايات المتحدة باستمرار في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة في تكلفة المشروع قُدرت قيمتها بنحو 1,5 مليون دولار، ونظرا لجائحة كوفيد-19 راهنا، فإن أثرها على سعر الصرف غير واضح (المرجع نفسه، الفقرة 31 (أ))؛

(ب) وضع حلول لأماكن العمل لضمان التباعد البدني وصحة وسلامة الشاغلين، والحصول على موافقات أصحاب المشروع وأصحاب المصلحة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضمان إمكانية الوصول، (المرجع نفسه، الفقرتان 50 و 51، والفقرتان 13 و 14 أدناه)؛

(3) محاكاة مونت كارلو هي طريقة للتحليل الإحصائي تُستخدم للحصول على فهم أفضل لأثر المخاطر في المشاريع، تُستعمل فيها مجموعة من القيم من الدنيا إلى القصوى فيما يتعلق بالأطر الزمنية وبالتكاليف التقديرية لمراحل المشروع ومكوناته، من خلال عملية محاكاة حاسوبية تطبق على سيناريوهات متعددة لمشاريع مختارة عشوائيا (انظر A/74/7/Add.11، الفقرة 9 (الحاشية)).

(4) المعيار المرجعي "P80" هو مستوى ثقة مستهدف بأن تكلفة المشروع لن تتجاوز التكلفة الإجمالية في 80 في المائة من الحالات.

(ج) اتخاذ تدابير استباقية للشراء، بما في ذلك الإعداد للتعاقد مع المقاول العام لبدء أعمال التشييد في عام 2021، ورصد حالة جائحة كوفيد-19 وأثرها في البلد المضيف والمنطقة؛ والتصدي للمخاطر ذات الصلة مع مقدمي العطاءات المحتملين أثناء عملية المناقصة (المرجع نفسه، الفقرة 31 (هـ))؛

(د) تمديد وظيفة موظف مشتريات (ف-3) حتى عام 2021، بسبب تحول أنشطة المشتريات من عام 2020 إلى العام الذي يليه نتيجة جائحة كوفيد-19، بما في ذلك ما يتعلق بعقد التشييد العام (المرجع نفسه، الفقرة 16).

11 - **وتدرك اللجنة الاستشارية عدم استقرار الحالة الناجم عن جائحة كوفيد-19 وتثق بأن الأمين العام سيقدم معلومات مستكملة عن الأثر المحتمل لهذه الحالة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير (انظر أيضا A/75/7، الفقرة حادي عشر-9).**

12 - **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يرصد مخاطر المشاريع عن كثب وأن يخفف من حدتها، وأن يكفل تنفيذ المشروع في حدود ما أقرته الجمعية العامة من حيث نطاقه وميزانيته وجدوله الزمني، وأن يدرج في التقرير المرحلي المقبل معلومات مستكملة عن إدارة المخاطر والتدابير المتخذة للتخفيف من حدتها، بما في ذلك ما يتعلق بأثر جائحة كوفيد-19.**

أنشطة التخطيط والتصميم

13 - يرد بيان التقدم المحرز في أنشطة التخطيط والتصميم في تقرير الأمين العام (A/75/235، الفقرات من 50 إلى 62). ومن حيث آثار جائحة كوفيد-19 المحتملة وأهداف المشروع المتصلة بتحقيق مكسب بمقدار 20 في المائة في كفاءة استخدام الأماكن، يشير الأمين العام إلى أن زيادة المسافات بين محطات العمل قد يؤدي إلى زيادة عدد الأمتار المربعة المخصص لكل محطة عمل. وقد استفادت اللجنة من ترتيبات عمل بديلة وتدابير وقائية للتخفيف من مخاطر جائحة كوفيد-19. وفي حين لم يُقترح إدخال تغييرات كبيرة على تخطيطات أماكن المكاتب في هذه المرحلة، فإن فريق إدارة المشروع سيقيّم كيفية إدماج أفضل الممارسات والدروس المستفادة من مواقع الأمم المتحدة الأخرى، ومن القطاعين العام والخاص. ويشير التقرير إلى أنه من المتوقع أن يتسنى استيعاب أي تغييرات مستقبلية ضمن بارامترات مفهوم التصميم العام القائم حاليا، ولا يُقترح في هذا الوقت إدخال أي تغييرات في الحل المصمم لأماكن المكاتب، بالنظر إلى أن الجائحة تتسم بطابع سريع التطور. ويشير الأمين العام إلى أن التصميم النهائي سيوفر مبنى للأمانة يكون متاحا وشاملا للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال عدد من التعديلات والتدابير (المرجع نفسه، الفقرة 7 (ز)).

14 - **وفي حين تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من المفترض أن يعالج مشروع استخدام أماكن العمل المرنة جميع متطلبات المستعملين وأماكن العمل، فإنه قد يترتب على الاعتبارات الحالية والمحتملة المتصلة بجائحة كوفيد-19 بشأن سلامة الموظفين وصحتهم ورفاههم وإنتاجيتهم، فضلا عن الآثار المالية المترتبة على ذلك، آثار على الفوائد المرجوة من المشروع. ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقييما لمشروع استخدام أماكن العمل المرنة، يأخذ في الحسبان جميع التحديات والفرص، بما في ذلك ترتيبات الدوام المرنة، وأن يقدم معلومات مستكملة عن ذلك في سياق التقرير المرحلي المقبل (انظر أيضا A/75/7/Add.13، و A/75/7 الفقرتان 15 وحادي عشر-10 (أ)، و A/74/7/Add.18، وقرار الجمعية العامة 279/73 ألف، الجزء السادس).**

إزالة المواد الخطرة

15 - إن إزالة المواد الخطرة هي أحد الأهداف الرئيسية لمشروع اللجنة. وقد حددت الدراسة الاستقصائية الأولى، التي أجريت في عام 2016، وجود مواد تحتوي على الأسبستوس في مبنى الأمانة، وبدأ بعد ذلك التحضير لاستدراج عروض لإجراء دراسة استقصائية ثانية بشأن المواد الخطرة لإصدارها في عام 2019، ولكنها تأجّلت بعد ذلك. واستفسرت اللجنة الاستشارية عن أسباب تأخر الدراسة الاستقصائية الثانية بشأن المواد الخطرة، وأُبلغت بأن عملية استدراج العروض قد ألغيت ثم أعيد إصدارها في أيلول/سبتمبر 2020 بعد توسيع نطاقها وتضمينها شروطا محدّثة عقب إجراء مشاورات مع ممثلي الموظفين والخبراء التقنيين من منظمة العمل الدولية. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن من المتوقع أن ترد نتائج الدراسة الاستقصائية الثانية في الربع الأول من عام 2021، مما سيتيح إدراج معلومات عن المواد الخطرة الإضافية التي يجب إزالتها في نطاق عمل المتعاقد قبل بدء مرحلة التشييد في الربع الثاني من عام 2021. **وترحب اللجنة الاستشارية بإدراج نتائج الدراسة الاستقصائية الثانية في نطاق العمل المتعلق بأعمال التشييد العامة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في إزالة المواد الخطرة في تقريره المرحلي المقبل.**

الشراء واستخدام المواد والمعارف المحلية

16 - ترد التفاصيل المتعلقة بأنشطة الشراء واستخدام المواد والمعارف المحلية في تقرير الأمين العام (A/75/235، الفقرات 39 إلى 49). وكما هو مبين في التقرير، شملت الجهود المبذولة لإدماج الموارد المحلية في المشروع إجراء دراسة استقصائية مستقلة عن قطاع التشييد المحلي، وتقييم مستقل للتكاليف للتأكد من أن التكاليف المقدرة تتمشّى مع أسعار السوق الحالية لأعمال التشييد الرئيسية، وتبادل المعارف مع مجلس المهندسين في تايلند بشأن مسائل مثل سوق البناء المحلية، وممارسات إدارة الصحة والسلامة المحلية، والدروس المستفادة من أعمال التعديل التقويمي المنجزة لناطحة سحاب أخرى في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل. وإضافة إلى ذلك، تتطلّب خدمات إدارة التشييد المنفصلة قدرا أكبر من الحضور والخبرات المحلية في إدارة مشاريع مماثلة في البلد المضيف. وقد تمت مواءمة طلب استدراج العروض ذي الصلة مع مناقصة التشييد العامة، ومن المتوقع منح العقد في كانون الأول/ديسمبر 2020. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن نطاق عمل شركة إدارة التشييد يوفر دعم مهندسين ومهندسين معماريين مرخص لهم محليا لإدارة عقد التشييد الرئيسي، وكذلك الإشراف على أعمال التشييد، وتنسيق الأعمال الرئيسية مع مقدمي الخدمات. **وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد أهمية ضمان استخدام مواد مشتراة من مصادر محلية ومصنعة محليا، وكذلك استخدام العمالة والخبرات المحلية، وتتطلع إلى الحصول على معلومات مُحدّثة في هذا الشأن في التقارير المرحلية المقبلة.**

الاستراتيجية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة وما يتصل بها من وفورات في التكاليف

17 - ترد معلومات بشأن الاستراتيجية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة في المشروع في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرتان 6 و 7 (هـ)). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه سيتم تحقيق هدف توفير الطاقة بنسبة تتراوح بين 16 و 18 في المائة من خلال عدد من التدابير، من بينها تصميم واجهة جديدة ذات أسطح خرسانية معزولة وجدار نوافذ مزدوج الزجاج، وتركيب إضاءة بواسطة الصمامات الثنائية الباعثة للضوء (LED) ونظام تهوية متغير حجم الهواء في داخل المبنى. وتشير اللجنة الاستشارية

إلى المعلومات المفصلة المتعلقة باستراتيجية كفاءة استخدام الطاقة وما يتصل بها من وفورات في التكاليف في سياق تقرير اللجنة عن التقدم المحرز في تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (A/74/7/Add.11 الفقرات 18 إلى 22)، بما في ذلك ما يتعلق منها بالاستراتيجيات السلبية والنشطة الرامية إلى تحقيق كفاءة الطاقة، وتوليد الطاقة الكهروضوئية، ومعالجة مياه الصرف الصحي، فضلا عن الأرقام والحسابات القابلة للقياس الكمي ذات الصلة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مشروع تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سينتج عنه "مبنى يحقق الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة"، وهو ما عُرِّف بأنه مبنى تساوي فيه الكمية الإجمالية للطاقة التي يستخدمها المبنى سنويا مقدار الطاقة المتجددة التي يتم توليدها في الموقع أو تقل عنه.

18 - **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المرحلية المقبلة مزيدا من المعلومات عن استراتيجية الكفاءة في استخدام الطاقة وما يتصل بها من وفورات في التكاليف فيما يتصل بمشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة القابلة للتطبيق من جميع جوانب المشروع، تكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أنه ينبغي تقاسم المعارف المكتسبة في مشاريع التشييد الأخرى في الأمم المتحدة من أجل إمكانية تطبيقها في اللجنة (انظر أيضا A/74/7/Add.11، الفقرة 22).**

ثالثا - نفقات المشروع وتكاليفه المتوقعة

19 - ترد التفاصيل المتعلقة بنفقات المشروع والتكاليف المتوقعة وكذلك إيرادات الإيجار المقدرة في تقرير الأمين العام (A/75/235، الفقرات من 65 إلى 71 والمرفق). ولا يزال مشروع التجديد مسجَّل في إطار حساب خاص متعدد السنوات لأعمال التشييد الجارية، أقرته الجمعية العامة في القرار 272/71 ألف، الذي لا تنقضي بموجبه صلاحية التمويل في نهاية فترة مالية، وعند الانتهاء من المشروع، يجب الإبلاغ عن النفقات وإرجاع أي مبالغ غير مستخدمة إلى الدول الأعضاء.

20 - ويشير الأمين العام إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع ظلت دون تغيير عند 000 019 40 دولار. وفي 31 تموز/يوليه 2020، سيتم ترحيل رصيد غير مستخدم يُتوقع أن يبلغ 200 296 7 دولار، ويُعزى أساسا إلى تأخر البدء بتنفيذ أعمال التشييد الرئيسية المذكور أعلاه حتى عام 2021، وفقا لما هو منصوص عليه في الحساب الخاص المتعدد السنوات لأعمال التشييد الجارية. وسيصل صافي احتياجات التمويل لعام 2021 إلى مبلغ 600 321 6 دولار، يتألف من نفقات متوقعة قدرها 800 617 13 دولار مخصوما منها الرصيد غير المستخدم المتوقع لعام 2020 المذكور آنفا. وتتألّف النفقات المتوقعة مما يلي:

(أ) مبلغ 700 889 دولار في إطار الباب 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، لاستمرار وظائف فريق المشروع الحالية (1 ف-5، و 1 ف-4، و 1 ف-3، وموظفان وطنيان من الفئة الفنية وموظفان من الرتبة المحلية) وثلاث وظائف من الرتبة المحلية اعتُمدت في عام 2019 ولكن لم يُستقدم أحد لشغلها في عام 2020 ومن المتوقع استقدام شاغليها في عام 2021 لدعم أعمال التشييد الرئيسية؛

(ب) مبلغ 100 728 12 دولار في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، لتغطية تكاليف أعمال التشييد الرئيسية، بما في ذلك الأثاث والتركيبات، والخدمات المهنية وتصاعد التكاليف واحتياطي الطوارئ.

21 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في 30 أيلول/سبتمبر 2020 يظل الرصيد غير المستخدم المتوقع دون تغيير عند 200 296 7 دولار، مقارنة بالرصيد غير المستخدم المتوقع في 31 تموز/يوليه 2020. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدَّم معلومات مستكملة عن الرصيد غير المستخدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.**

إيرادات الإيجار

22 - يشير الأمين العام إلى عدم تغيير أسعار الإيجار للفترة 2018-2019 والبالغة 264 دولارا للمتر المربّع سنويا لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها و 279,6 دولار للمتر المربّع سنويا للمستأجرين التجاريين لعامي 2020 و 2021، وسيعاد تقييم أسعار الإيجار لعام 2022 وما يليه. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لم يكن من الممكن عندها التنبؤ بالأثر الطويل الأجل لجائحة كوفيد-19 على إيرادات الإيجارات في المستقبل، ولكن لم يطلب أي مستأجر حتى الآن حيزا أقلّ. **واللجنة الاستشارية على ثقة من أن التقرير المرحلي المقبل سيدرج معلومات مستكملة عن أثر جائحة كوفيد-19 على إيرادات الإيجار ومعلومات مستكملة عن إعادة تقييم أسعار الإيجار، بما في ذلك ما يتعلق بالمكاسب المتوقعة في مجال كفاءة استخدام الحيز المكاني.**

رابعا - الخلاصة

23 - ترد توصيات الأمين العام بشأن الإجراءات التي يقترح أن تتخذها الجمعية العامة في الفقرة 73 من تقريره. **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:**

(أ) **أن تحيط علما بهذا التقرير؛**

(ب) **أن تخصص مبلغ 600 321 6 دولار لأنشطة المشروع لعام 2021، يتضمن مبلغا قدره 800 083 1 دولار في إطار الباب 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ومبلغا قدره 800 237 5 دولار في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، يُقيَّد على حساب صندوق الطوارئ.**